المكسيك لن تنضم لخطط «أوبك+».. وتعارض القرار الروسي

قالت وزيرة الطاقة المكسيكية، روسيو نالي، إن بلادها لن تنضم لكبار منتجي النفط الآخرين في تمديد تخفيضات الإنتاج إلى يوليو.

وكانت مجموعة «أوبك+»، المؤلفة من أعضاء أوبك وحلفاء بقيادة روسيا، اتفقت في أبريل على خفض المعروض 9.7 مليون برميل يوميا في مايو ويونيو لتدعيم الأسعار.

وبموجب الاتفاق، تعهدت المكسيك بتقليص إنتاجها 100 ألف برميل يوميا في مايو ويونيو، مقاومة ضغوطا من منتجي النفط الآخرين للقيام بخفض قدره 400 ألف برميل يوميا. وكان من المقرر تقليص التخفيضات إلى 7.7 مليون برميل يوميا من يوليو إلى ديسمبر، لكن أوبك+ اتفقت، السبت، على تمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية يوليو.

ويوم الجمعة، قال الرئيس المكسيكي، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، الذي تعهد بزيادة إنتاج بلاده من النفط، إن المكسيك ليست في وضع يسمح لها بإجراء المزيد من التخفيضات فوق ما اتفقت عليه في أبريل.

وأكدت نالي أن المكسيك لن تشارك في التخفيضات الجديدة التي تم الاتفاق عليها.

وقالت للصحفيين في ولاية فيراكروز بشرق المكسيك «هناك دول أخرى مددت تخفيضاتها إلى يوليو وفي هذه الحالة قلنا لا سنتمسك بالاتفاقية التي وقعناها في أبريل.

وأدى عدم استعداد المكسيك للتماشي مع دول مجموعة أوبك+ الأخرى في إجراء تخفيضات في الإنتاج إلى خلاف مع السعودية في أبريل، وتم التوصل لاتفاق بعد أن قالت المكسيك إن الولايات المتحدة ستساعد في تعويض الفرق.

وأعلنت منظمة البلدان المصدر للبترول «أوبك»، أن تحالف (أوبك+) توصل لاتفاق يقضي بتمديد خفض الإنتاج الحالي شهرا إضافيا، حتى نهاية يوليو المقبل. ويعني القرار أن الاتفاق الحالي الذي بدأ تنفيذه اعتبارا من مايو الماضي ولمدة شهرين، سيتم تمديده، مع الإبقاء على حجم الخفض البالغ 9.7 ملايين برميل يوميا.

وذكرت «أوبك» في بيان، أن التحالف أقر كذلك بالإجماع، قيام الدول غير الملتزمة بحصصها من الخفض خلال الشهر الماضي، بتعويض ما لم تلتزم به خلال الفترة بين يوليو ، وسبتمبر 2020.

خلال وقت سابق اليوم، عقد التحالف الاجتماع الوزاري الحادي عشر، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، برئاسة الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي، وألكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي.

وكان من المفترض أن يتم تقليص خفض الإنتاج اعتبارا من يوليو المقبل، إلى 8 ملايين برميل يوميا حتى نهاية 2020 على أن يتم تطبيق التقليص اعتبارا من أغسطس بعد القرار الجديد، يتبعه تقليص آخر إلى 6 ملايين برميل، منذ 2021 حتى نهاية أبريل 2022.

وشدد البيان على «أنه من المهم أن يظل المشاركون في الخفض، ملتزمين تماما بالجهود الرامية إلى تحقيق التوازن واستقرار السوق.. لوحظ أنه من المتوقع انكماش الطلب العالمي على النفط بنحو 9 ملايين برميل يوميا في 2020».

وأقر المشاركون في الاجتماع، بأن استمرارية الاتفاقية الحالية مرهونة باستيفائها عنصري تمديد خفض الإنتاج وتعويض الخفض بالنسبة لغير الملتزمين خلال مايو الماضي.

ولاحظ الاجتماع تعديلات إضافية طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا، والإمارات 100 ألف برميل يوميا والكويت 80 ألفا، وسلطنة عمان 10 15– ألفا، وخفض طوعي من بلدان كندا والنرويج.

روسيا تستغني عن 373 مليون برميل من النفط في 2020

قال وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، إن بلاده ستخفض إنتاجها من النفط الخام إلى ما بين 510 ملايين و520 مليون طن في 2020 من حوالي 561 مليون طن في 2019.

ويعني ذلك أن روسيا ستخفض إنتاج النفط بما يتراوح بين 41 مليون طن (300.53 مليون برميل) و51 مليون طن (373.8 مليون برميل) هذا العام.

وقال نوفاك، متحدثا بعد اتفاق أوبك وروسيا ومنتجين آخرين على تمديد تقليصات إنتاج النفط غير المسبوقة حتى نهاية يوليو تموز، إن الولايات المتحدة خفضت إنتاجها من الخام 1.9 مليون برميل يوميا. وأبلغ الصحافيين في موسكو أن روسيا ستلتزم التزاما كاملا بالاتفاق في الشهر الحالي.

وأشار إلى أن سوق النفط العالمية مازالت هشة، ومن المهم أن يلتزم جميع أعضاء أوبك وغير الأعضاء التزاما كاملا باتفاق تقليص الإنتاج.

وقال «نلحظ بالفعل بوادر عودة النشاط التجاري... سوق النفط مازالت هشة وبحاجة للدعم. لذا من المهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى حسبما أرى، أن يلتزم جميع المشاركين في الاتفاق التزاما كاملا».

وصول أول شحنة نفط أميركية إلى أوروبا

وصلت ناقلة تحمل أول شحنة من النفط الخام الأميركي متجهة لروسيا البيضاء إلى ميناء كلايبيدا في ليتوانيا، وتتطلع روسيا البيضاء إلى تقليل اعتمادها شبه الكامل على إمدادات الطاقة من حليفتها المقربة روسيا، وذلك بعد خلاف مع موسكو هذا العام بشأن السعر الذي تدفعه مقابل النفط الروسي.

وانتهى الخلاف، لكن روسيا البيضاء قالت إنها تريد أن تقف ضد هيمنة روسيا على سوقها وتنوع مصادر وارداتها النفطية.

وكشف وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن الشحنة الأميركية الأولى من الخام لروسيا البيضاء في مايو أيار.

استوردت روسيا البيضاء هذا العام 7 شحنات محمولة بحرا من النفط الخام عبر كلايبيدا، وهي من خام يوهان سفيردروب النرويجي والخام الخفيف وخام الأورال الروسي. واستوردت أيضا خاما أذربيجانيا خفيفا عبر ميناء يوجني في أوكرانيا.

واردات الصين من النفط تصل إلى مستوى قياسي في مايو

قفزت واردات الصين من النفط الخام 19.2 بالمئة في مايو عنها قبل عام، لتصل إلى أعلى مستوى شهري لها على الإطلاق، مع تعافي الطلب على الوقود بقوة بعد تخفيف القيود المفروضة لوقف انتشار فيروس كورونا المستجد.

تظهر بيانات من الإدارة العامة للجمارك أمس الأحد أن أكبر مستورد للنفط الخام في العالم اشترى 47.969 مليون طن من النفط، بما يعادل 11.296 مليون برميل يوميا.

بالمقارنة، كانت واردات الشهر السابق 9.84 مليون برميل يوميا في حين أن واردات مايو أيار 2019 بلغت 9.47 مليون برميل يوميا.

وفي الأشهر الخمسة الأولى من 2020، اشترت الصين 215.576 مليون طن من النفط الخام، أو 10.353 مليون برميل يوميا، بزيادة 5.2% على أساس سنوي، بحسب الأرقام الصادرة عن إدارة الجمارك.

ولم تصدر الجمارك بيانات مجمعة هذا العام إلا لواردات يناير وفبراير.

يرى المحللون أن طلب الصين على النفط عاد إلى أكثر من 90 بالمئة من مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا.

وبلغ متوسط معدلات التشغيل في مصافي التكرير المدعومة من الدولة 71.27 بالمئة في مايو، مرتفعا 3.21 نقطة مئوية مقارنة مع أبريل نيسان، في حين بلغ معدل التشغيل في المصافي المستقلة 76.12 بالمئة، وفقا لبيانات ترصدها شركة سابلايم الاستشارية.

وقال فنغ لي شي، المحلل لدى آي.اتش.اس ماركت، متحدثا قبل صدور الأرقام، «في ضوء تعاف أسرع لمعدلات استهلاك الخام بالمصافي، فضلا عن أنشطة التخزين القوية، نتوقع أن ترتفع واردات الخام الصينية ارتفاعا كبيرا قبيل حدوث تعاف كامل لطلب المصب.»

في غضون ذلك، أظهرت البيانات أن صادرات منتجات الوقود المكرر بلغت 3.89 مليون طن في مايو أيار. وبين يناير كانون الثاني ومايو أيار، صدرت الصين 29.90 مليون طن من منتجات الوقود.

وبلغت واردات الغاز الطبيعي في مايو أيار، شاملة المنقول بخطوط الأنابيب والمسال، 7.84 مليون طن. وسجلت تلك الواردات 40.12 مليون طن بين يناير ومايو ، حسبما ذكرته الجمارك.

مجموعة العشرين تتعهد بـ 21 مليار دولار لمكافحة كورونا

تعهدت دول مجموعة العشرين بأكثر من 21 مليار دولار لمكافحة فيروس كورونا، وذلك حسبما ذكر بيان للمجموعة.

وقال البيان: «إن مجموعة العشرين والدول المدعوة قادت الجهود العالمية لدعم مكافحة جائحة فيروس كورونا التي نتج عنها حتى اليوم تعهدات بأكثر من 21 مليار دولار أميركي، لدعم تمويل الصحة العالمية».

وفي 20 مايو الماضي، تعهد وزراء العمل في دول مجموعة العشرين خلال اجتماع عقد عبر الفيديو «بالحفاظ على الوظائف والدخل» في مواجهة جائحة كوفيد19– الناجمة عن فيروس كورونا، مع العمل على تخفيف من تداعياتها على أسواق العمل في العالم أجمع.

وقال الوزراء في بيان صدر في ختام الاجتماع «سنستكمل العمل معاً بالتعاون مع وزراء مجموعة العشرين على تطوير وتنفيذ الإجراءات الشاملة والفعالة في التخفيف من تداعيات الجائحة على أسواق العمل المحلية والعالمية والمجتمعات».

وكانت المجموعة قد دعت في أبريل كل الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص للمساعدة في سد فجوة مالية تزيد عن ثمانية مليارات دولار لمكافحة جائحة كوفيد19–.

وتعهدت السعودية، التي ترأس مجموعة العشرين حاليا، بتقديم 500 مليون دولار لدعم الجهود العالمية لمكافحة الجائحة. وقالت إنها ستخصص 150 مليون دولار لتحالف ابتكارات التأهب الوبائي و150 مليون دولار للتحالف العالمي للقاحات والتحصين و200 مليون دولار للمنظمات والبرامج الدولية والإقليمية الصحية المختصة الأخرى.

وتوفي ما لا يقل عن 391،108 أشخاص على مستوى العالم من مرض كوفيد19–، كما أصيب أكثر من 6.68 مليون شخص بفيروس كورونا المستجد، الذي يسببه بعد بدء تفشي الفيروس في مدينة ووهان بالصين في بداية ديسمبر.

رغم قرار الـ600 مليار يورو.. قطار التحفيز الأوروبي قد لا يتوقف

وسع البنك المركزي الأوروبي برنامج شراء السندات الطارئ بمقدار 600 مليار يورو، لكن توقعات التضخم الضعيفة تترك الباب مفتوحًا لمزيد من التحفيز في المستقبل.

وزاد المركزي الأوروبي حجم برنامج الشراء الطارئ المتعلق بوباء كورونا إلى ما مجموعه 1.35 تريليون يورو، ليضيف طبقة جديدة من السياسات الضخمة في منطقة اليورو مؤخراً بعد طرح المفوضية الأوروبية لخطة إنعاش للاقتصاد بقيمة 750 مليار يورو.

وأوضح المركزي الأوروبي أن عمليات الشراء ستستمر على الأقل حتى نهاية يونيو 2021، أو حتى يقرر مجلس المحافظين أن الأزمة قد انتهت.

وأيضًا، سيعيد البنك المركزي الأوروبي استثمار عائدات مشتريات برنامج شراء الأصول المتعلقة بالوباء حتى عام 2022 على الأقل، لكن لا يزال برنامج شراء السندات الحكومي البالغ 750 مليار يورو وإعادة استثمارها ومعدلات الفائدة دون تغيير.

وأيد «كارستن برزيسكي» في رؤية تحليلية عبر البنك الاستثماري الهولندي «أي.إن.جي» النظرة المستقبلية للمركزي الأوروبي.

التقييم الاقتصادي الكلي

توضح توقعات الاقتصاد الكلي أن البنك المركزي الأوروبي ليس في وضع أفضل من جميع المتوقعين الآخرين الذين يحاولون السيطرة على عمق الأزمة الاقتصادية ووتيرة التعافي.

في سيناريو الحالة الأساسية، يرى المركزي الأوروبي الوصول لقاع الهبوط في شهر مايو ، يليه تعافي بداية من النصف الثاني من العام.

وتشير توقعات المركزي الأوروبي أن ينكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 8.7 بالمائة هذا العام ثم يتعافى بنسبة 5.2 بالمائة في عام 2021 و 3.3 بالمائة في عام 2022.

وغني عن القول إن هذه مراجعة هبوطية كبيرة لعام 2020 مقارنة بتوقعات مارس /آذار، حيث بدا العالم مختلفًا جدًا في ذلك الوقت.

ومن المثير للاهتمام أن المركزي الأوروبي أضاف تقييم المخاطر النموذجي إلى توقعات النمو، والذي اختفى في بيان أبريل، «يميل ميزان المخاطر إلى الجانب السلبي».

في سيناريوهين بديلين، سينكمش الاقتصاد في منطقة اليورو بنسبة 5.9 بالمائة أو 12.6 بالمائة في العام الجاري.

فيما يتعلق بالتضخم، قلص المركزي الأوروبي تقديراته إلى 0.3 بالمائة و0.8 بالمائة، و1.3 بالمائة في 2020، و2021، و2022 على التوالي.

وكان هذا التضخم الضعيف هو الدافع الرئيسي وراء قرار البنك بزيادة حجم برنامج شراء الأصول الطارئ، مع التذكير بأن عضو المركزي الأوروبي «إيزابيل شنابل» وصفت مؤخراً توقعات التضخم بأنها العامل الأكثر أهمية.

عودة البوصلة

قبل الاجتماع، كانت هناك تكهنات حول رد فعل المركزي الأوروبي على حكم المحكمة الدستورية الألمانية بشأن التيسير الكمي.

في الشهر الماضي، قضت المحكمة الألمانية أن المركزي الأوروبي تجاوز صلاحياته مع خطة شراء الأصول، مضيفة أنه لابد أن يثبت ضرورة شراء السندات.

خلال المؤتمر الصحفي، أعرضت كريستين لاجارد عن التعليق على قرار المحكمة الألمانية، مؤكدة أن المركزي الأوروبي يقع ضمن اختصاص محكمة العدل الأوروبية التي أقرب بأن برنامج التيسير الكمي تماشى مع تفويض سياسة البنك.

في رأي لاجارد، كان حكم المحكمة الألمانية موجهاً إلى الحكومة الألمانية والبرلمان الألماني، وأعربت عن أملها في إيجاد حل جيد لا يضر بالبنك المركزي أو سيادة القانون الأوروبي.

في الوقت الحالي، أضاف المركزي الأوروبي اليوم إلى الرياح المعاكسة الأخيرة لاقتصاد منطقة اليورو، فبعد الإعلان عن خطة التعافي الأوروبية وحزمة التحفيز المالي الألماني القوية، من المفترض أن يتسبب قرار البنك في تهدئة أي تكهنات مستقبلية حول ما إذا كان المركزي على استعداد للعب دوره كمقرض أخير لمنطقة اليورو.

ورغم عدم الاهتمام بقرار المحكمة الألمانية، كان من اللافت للنظر أن لاجارد أشارت إلى تفويض المركزي الأوروبي الوحيد، توقعات التضخم وعودته للمستهدف في كثير من الأحيان أكثر من المؤتمرات الصحفية السابقة. وتعتبر تلك طريقة آمنة لتجنب أي تحديات قانونية مستقبلية.

وعن عدم ذكر التضخم في الإعلان عن برنامج شراء الأصول المتعلق بالوباء، قالت لاجارد إنه يهدف أيضًا إلى تخفيف ظروف التمويل في منطقة اليورو بأكملها، مما يضمن الانتقال السلس للسياسة النقدية.

خلاصة القول، أن التركيز على التضخم يعني أن البوصلة القديمة الجيدة من «جان كلود تريشيه» رئيس المركزي الأوروبي في الفترة من 2003 إلى 2011، قد عادت.

وهذا بدوره يعني أيضًا أنه مع توقعات التضخم التي تقل بوضوح عن 2 بالمائة في عام 2022، لا ينبغي استبعاد المزيد من التحفيز النقدي في المستقبل.

الصين تفاجئ العالم.. احتياطياتها الأجنبية تزيد 10 مليارات دولار

ارتفعت احتياطيات الصين من النقد الأجنبي على غير المتوقع بسبب تغيرات في أسعار الأصول، رغم تراجع اليوان بفعل المخاوف حيال تصاعد في التوترات الصينية الأميركية، في حين تقول الهيئات التنظيمية إن الإمكانيات الاقتصادية للبلد تكفل الاستقرار في المستقبل.

وزاد احتياطي النقد الأجنبي الصيني، الأضخم في العالم، 10.233 مليار دولار في مايو إلى 3.102 تريليون دولار، حسبما أظهرته بيانات البنك المركزي اليوم الأحد. كان اقتصاديون توقعوا تراجع الاحتياطيات 10.459 مليار دولار إلى 3.081 تريليون دولار بسبب التقلبات في أسعار الصرف العالمية وأسعار السندات الأجنبية التي في حوزة الصين. وقالت إدارة الصرف الأجنبي الصينية في بيان إن الزيادة المفاجئة ترجع إلى تغيرات في أسعار الصرف والأصول، لكنها لم تذكر تفاصيل.

وقالت الهيئة التنظيمية «بالنظر إلى الأمام، فإن إمكانياتنا والمتانة الاقتصادية والمجال الفسيح للمناورة وأدوات السياسة العديدة... ستواصل دعم الاستقرار الكلي لاحتياطيات النقد الأجنبي.»

تتمات

الصلوات تعود

كما ترأس وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، اجتماعا بالإدارة العامة للطيران المدني لمناقشة خطة إعادة تشغيل الرحلات التجارية في مطار الكويت الدولي ، وكذلك خطة الإدارة لعودة العمل الرسمي ، وأكد أن الخطة قائمة على 3 مراحل تدريجية بحيث يبدأ التشغيل في مرحلته الأولى بنسبة 30 في المئة، لترتفع بعد ذلك النسبة المئوية في المرحلة الثانية إلى 60 في المئة، ووصولا إلى المرحلة الثالثة والأخيرة والتي تعد المرحلة التشغيلية الكاملة لمطار دولة الكويت.

وأشار الحريص بأن مطار الكويت لم يتوقف عن العمل خلال الأسابيع الماضية بل عمل بكافة طاقته بالتنسيق مع الوزارات المعنية كوزارة الخارجية ووزارة الصحة وكذلك وزارة الداخلية على عمليتي الأجلاء للمواطنين العالقين خارج الكويت وتسهيل أجراء عودتهم لأرض الوطن، وكذلك تظافرت جهود العاملين في المطار على تسهيل رحلات الإخلاء للمقيمين الراغبين بالسفر لأوطانهم.

6 جمعيات

اصابة أحد موظفيها، إلى ذلك، أعلنت جمعية الأحمدي التعاونية تسجيل 3 اصابات بين موظفيها من أصل 103 مسحات مخبرية أخذت منهم، حيث قررت الجمعية اغلاق السوق المركزي وفرع قطعة (2) يوم أمس للتعقيم والتنظيف، على أن يستمر العمل في فرعي القطعتين (1) و(3) إضافة إلى فرعي الغاز والتموين.

لقاح جديد

وقالت الصحيفة إن فريق جامعة أكسفورد واثق بنسبة 80% من عمل لقاح فيروس كورونا Covid–19، ويقولون إنه يمكن إعطاء اللقاح باستخدام جهاز مثل جهاز استنشاق الربو الشهر المقبل.